

شرح مقدمة القيصري

دروس القاها الأستاذ
الشيخ محمد كاظم الخاقاني

الجزء الأول

سرشناسه	: آل شبيب خاقاني، محمد كاظم، توشیحگر
عنوان قراردادى	: مقدمه قيصري. شرح فصوص الحكمه. شرح
عنوان و نام پديدآور	: شرح مقدمه القيصري/ محمدكاظم الخاقاني.
مشخصات نشر	: قم: انوار الهدى، ۱۳۹۲.
مشخصات ظاهري	: ۶۱۶ ص.
شابك	: 978-600-292-004-1
وضعيت فهرست نويصى	: فيبا
يادداشت	: عربى.
يادداشت	: كتـب حاضر شرحى بر "مقدمه قيصري" اثر داود قيصري است كه خود شرحى بر "فصوص الحكم" ابن عربى است.
يادداشت	: كتابنامه به صورت زيرنويس.
موضوع	: قيصري، داود بن محمود، -۷۵۱ ق مقدمه قيصري -- نقد و تفسير
موضوع	: ابن عربى، محمدبن على، -۵۶۰ - ۶۳۸ ق. . فصوص الحكم -- نقد و تفسير
موضوع	: عرفان -- متون قديمى تا قرن ۱۴
موضوع	: تصوف -- متون قديمى تا قرن ۱۴
شناسه افزوده	: قيصري، داود بن محمود، -۷۵۱ ق مقدمه قيصري. شرح
شناسه افزوده	: ابن عربى، محمدبن على، -۵۶۰ - ۶۳۸ ق. فصوص الحكم. شرح
رده بندى كلگرم	: ۱۳۹۲ ۶۰۲۱۱۶ ۶۰۲۱۱۶ الف/۲ BP۲۸۳
رده بندى ديويى	: ۲۹۷/۸۳
شماره كتابشناسى ملي	: ۳۱۱۳۱۰



شرح مقدمه القيصري /
الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني

الناشر: أنوار الهدى

الإخراج الفني: أبو حسن السماوي

عدد الصفحات: ۶۱۶ صفحة / وزيري

المطبعة: وفا

الكمية: ۶۰۰

الطبعة الأولى ۱۳۹۲ ش

شابك: ۹۷۸-۶۰۰-۲۹۲-۰۰۴-۱

ایران- قم - سوق القدس - منشورات انوار الهدى - رقم الدار ۵۷

سید حیدر الموسوی ۰۹۱۲۲۰۱۸۳۹۶

anwar.alhoda@gmail.com

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله
الطاهرين المعصومين.
وأما بعد:

فإن من لطف الله تعالى على عباده بعث الأنبياء وجعل الأوصياء
للأنبياء وإنزال الكتب ليخرج الناس من الظلمات إلى النور وقد سلك
الموحدون سبلاً لفهم كتاب الله تعالى والسير والسلوك على الصراط
المستقيم بما رسمه الرسول (ص) الذي هو الأسرة المؤمنة ومن كانوا حقاً
مظاهر لهذا السير والسلوك الإلهي ولكن اختلفت السبل باختلاف الرؤى
حكمة وعرفاناً وكلاماً وقد حاولت التعرض لهذه السبل ليستعين بها
المؤمنون بعد الاستشارة بالكتاب والسنة وسيرة المعصومين عليهم الصلاة
والسلام وجعلها أساساً لفهم شرع الله تعالى ليأخذ منها سبيل الحق ما
كان حقاً ويرفضوا منها ما كان باطلاً أو خطأً ولذا شرحت بعض الكتب
الحكمية والعرفانية والكلامية وأكدت في جميع المواطن على أن لا
يستسلم القارئ الكريم لها لأنها كلمات بشر يصيبون ويخطئون والحق
الذي لا ريب فيه هو كتاب الله تعالى وما قاله المعصومون عليهم السلام

لكن كما يمكن أن نستعين لفهم آية أو رواية بعلم النفس أو الطب أو الفيزياء أو الرياضيات كذلك قد نستعين بما ورد في كتب الفلسفة والعرفان والكلام.

وقد كتبت مقدمة على مقدمة القيصري التي تعرضت فيها أيضاً لخلاصة مباحث العرفان ثم شرحت تلك المقدمة حتى يكون طالب العلم متمكناً من الحصول على فكرة إجمالية من المراد في هذا العلم ثم يعود الأمر إليه اختياراً لما يراه صحيحاً بعد أن يجعل الكتاب المجيد وسنة النبي الكريم (ص) ميزاناً للحق والباطل كما فعلت ذلك بالنسبة إلى ما شرحته من كتب الحكمة والكلام.

ولابد هاهنا من المات نظر القارئ الكريم إلى أن من قام وبذل الجهد لترتيب وجمع هذه المعانيات وكتابتها من الأشرطة هما كل من إبتني منصوره وهدي وفقهما الله تعالى لراضيه داعياً لهما ولجميع المؤمنين والمؤمنات بكل خير إنه سميع الدعاء.

محمد كاظم آل شبير الخاقاني

الإثنين ٢٩ ربيع الثاني ١٤٣٤

مقدمة المؤلف لإجمال مطالب الكتاب

هذه المقدمة نحاول فيها قدر الإمكان تلخيص المطالب تمهيدا للدخول في البحث لاستيعاب مطالب القيصري لأن مقدمته تشتمل على جميع الأسس العرفانية بنحو الإجمال في إثني عشر فصلا ومما يجدر البحث المعنى منه بعد التوحيد في المسائل العرفانية مسألة النبوة والإمامة والولاية المطلقة العامة للمعصومين عليهم السلام وقد يستفيد البعض من كلمات ابن العربي أنه من القائلين بالولاية المطلقة لأمر المؤمنين علي عليه السلام بعد الرسول الأعظم ﷺ وإن كانت ظواهر كلماته تشير إلى أنها لعيسى عليه السلام.

والمستفاد من الأحاديث الشيعية أنه لا بد في كل زمان من ولي من أولياء الله تعالى وأن الأرض لا تخلو من الأوتاد لتبقى مظاهر التجلي الإلهي لاسم المولى ولتقام الحجة وليهتدي أولوا البصيرة إلى سبل الرضوان ويضل من ضل عن بينة وقد ورد أيضا أنه لو لا الحجة لساخت الأرض بأهلها.

والم تأمل في كلمات العرفاء حيث أنهم يوجبون القول بالولاية يجدها أقرب المسالك إلى مسلك أهل البيت من هذه الجهة بل قد حكى عن ابن العربي أنه قال: كان علي (ع) بين الصحابة كالمعقول بين المحسوس وأن عليا أول ظاهر في الوجود وأقرب الناس إلى رسول الله وأنه

سرّ الأنبياء أجمعين .

وقد حكى أيضا عن الملا عبد الرزاق اللاهيجي في تأويلات القرآن أنه قال ظهور المهدي (عج) من أشراط الساعة ويختل بموته النظام ومن المعلوم أن شهود الحقائق في مواطنها بالقلب والبصيرة فوق الدليل والبرهان وهو أمر يتوقف على إخلاء القلب عن محبة غير الله تعالى بالإعراض عن الدنيا بل عن كل ما سوى الله تعالى فهو إعراض العارفين لا الجاهل الناسكين ومن المعلوم أنه لا عرفان للجاهلين ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾^(١) فلا عرفان بلا استعمال الحكمتين العلمية والعملية لغير النفوس المستكملة ذاتها كنفوس الأنبياء والأولياء حيث أنها مظاهر الأسماء والصفات الإلهية في مظاهر السلام والحكمة والعلم و... على اختلاف نفوس الأولياء .

قال القيصري: موضوع علم العرفان ذات الأحدية ونعوته الأزلية وصفاته السرمدية بما لها من الظهور والتجلي فيكون البحث عن الوحدة الحقّة الحقيقية الشخصية.

والعلم الكسبي ما حصل بمقدماته من المعلوم إلى المجهول في مقابل العلم اللدني الإلهامي الحاصل لأصحاب الصفاء والطهر بالاتصال بالنفس الكلية أو من أم الكتاب ومقام الواحدية أو الحاصل من الحق بواسطة الوسائط فهي حجب نورية إلهية تفاض على عظماء الخلق وقد ورد عن الإمام الصادق (ع) أنه قال: كشف الله تعالى لنبيه (ص) ليلة المعراج سبعين ألف حجاب من النور^(٢).

١- سورة فاطر، الآية: ٢٨ .

٢- ورد بمعناه في تفسير القمي ٢ : ٣٣٥ ، في حديث النبي (ص) لعلي (ع).

الفصل الأول في الوجود وأنه الحق:

حقيقة الوجود من حيث هي عارية عن كل قيد حتى قيد الإطلاق وما في الخارج أو الذهن من مظاهر تجلياتها فهي لا تتصف بالإطلاق أو التقييد أو الكلية والجزئية ولما كانت الكثرة من مظاهر التجلي في مرتبة التعيين فلا تكون قاذحة في حقيقة الوحدة الحقة الحقيقية الصرفة .

وإن اللا بشرط المقسمي هو حقيقة الوجود واللا بشرط القسمي هو الوجود المنبسط ومن البديهي أن بسيط الحقيقة كل الأشياء كما لا وليس بشيء منها نقصاً وأما مفهوم الوجود فهو أبده البديهيات التصورية لأنه أبسط البسائط فيكون أسرع ارتساماً في الذهن وأكثر شمولاً بخلاف المفاهيم المقولية المتفيدة بحادها الذاتية .

وقد قال العرفاء بالتشكيك في مراتب التجلي لا في أصل الحقيقة الواحدة بالوحدة الشخصية وذهب بعض الحكماء إلى التشكيك في أصل الوجود وأنه مشترك معنوي خلافاً لما نسب لبعض الحكماء المشائين من أن اشتراك الحقائق الوجودية محال لاختلاف الآثار فيرجع كلامهم إلى تعدد الوجود والموجود مستدلين على ذلك بأن تكثر الآثار دليل على تكثر المؤثرات، نعم هي تشترك في مفهوم عام عرضي انتزاعي ظنا منهم أن السخية والتشكيك يتنافيان مع العلية والمعلولية بين الوجودات خلافاً لمن يرى عكس ذلك من أن السخية من لوازم العلية والمعلولية وإلا لأثر كل شيء في كل شيء مضافاً إلى ما استفادوه من الشرع على معتقدهم حيث يقول تعالى: ﴿كل يعمل على شاكلته﴾ فيكون إنكار السخية إنكاراً لللية والمعلولية بمعتقدهم ولا يراد من السخية السخية الطبيعية أو المقولية بل سنخية تناسب الوجودية كسنخية الوجود المنبسط الظلي

الإطلاقي الواحد من الحق تعالى وسنخية المظاهر والآيات مع الأسماء والصفات وذي الآية ثم أضافوا أنه تعالى لو كان متباينا من جميع الوجوه مع الوجودات الإمكانية لما أمكن اتصاف أي ممكن بالمعلولية للحق تعالى لأن المباين بما هو مباين من حيثية تباينية لا يصدر من المباين بل الصادر من الفاعل لا بد وأن يكون له نحو من المناسبة والملائمة مع الفاعل وإلا لما كان علامة وآية ومثلوا لذلك بقولهم: وهل تكون الظلمة آية للنور.

وأیضا كون المعلول عين الربط يدل على أنه شأن من شؤون العلة وقيوميتها حيث يقول تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾^(١) وفي الخبر عن علي (ع): «داخل في الأشياء لا بالممازجة وخارج عن الأشياء لا بالمباينة»^(٢).

ثم قالوا إن القول بالمباينة التامة بين العلة والمعلول والوجود المستقل والرابط والقديم والحادث والاسمي والحرفي ينبي عن عدم التأله التام. لكن ربما يظهر من بعض المصوغة القول بوحدة الوجود والموجود بمعنى أنه ليس هناك من تحقق لشيء سوى الله تعالى وما يتوهم من المتحققات ليست إلا وهما وخيالا.

فنقول ها هنا إن أراد هؤلاء نفى الاستقلالية للممكنات للإشارة إلى أنها محض الربط والتعلق وأنها ليست أمورا متعلقة بالحق تعالى فلم يكن شيئا جديدا من القول حيث أن المحققين من العرفاء صرحوا بأن الممكنات ليست إلا إضافات ونسب لا استقلالية لها بل ولا تلحظ بأعين العارفين وأن الوجود الحق شأن الحقيقة الحققة بوحدها الشخصية وإلا كان إنكارا للممكنات المستلزم لنفي كل شيء حتى العبودية والفعل الإلهي وما هو من شأن الأسماء والصفات الإلهية فيكون من الأقوال الباطلة في وحدة الوجود.

٢- أنظر: شرح أصول الكافي (ملا صدرا) ٣: ٤٤٦.

١- سورة الحديد، الآية: ٤.

و المراد من الإضافات والنسب هي النسب الإشرافية التي هي مظاهر الحق وتجلياته وقد تسمى هذه النسب بالوجودات الظلية والنسب العرفانية وإن كانوا قد يطلقون عليها إزاء الحق تعالى إنها وجودات بالعرض والمجاز لأنه تعالى لا شريك له في حقيقة الوجود كما لا شريك له في أي شيء لأن الصرافة المحضة لا ثاني لها .

وقالوا أن التكثر الماهوي لا ينافي الوحدة الحقيقية لأن هذه الكثرات متوحدة في وحدة الفعل الساري في كافة الماهيات وذلك لأن وحدة الوجود وحدة إطلاقية إنبساطية فلا تنافي الكثرة لأن المنافي لها هي الوحدة العددية والقيومية على المعاني الرابطة الحرفية معية إلهية نافذة في جميع الممكنات وهي إرتباط مع الأشياء بلا واسطة فهو الوجود القائم بنفسه المقيم لغيره وهو القائم بنفسه المظهر لغيره فهو الظاهر المتجلي في جميع الأشياء وجميع الوسائل هي مقابل عظمتها فانية مقهورة هي مجاري الفيض التي لا تعمل إلا بإذنه لأنه أجي أن يجري الأمور إلا بأسبابها وذلك لأن العلة قوام المعلول حدوثا وبقاء ولذا انعفاء الحقيقين ما رأوا شيئا إلا ورأوا الله تعالى قبله فيكون شهودا المعلول بعلمه بأن تعالى ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ ^(١) وقال الإمام الحسين (ع) ﴿إلهي متى غبت حتى يكون غيرك دليلا عليك﴾ ^(٢) فأهل الله عرفوا الأشياء بالحق والعامه عرفوا الحق بالأشياء والجهال نيام إذا ماتوا انتبهوا يرون الحق بظهوره حينما ينادي المنادي ﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾ قال تعالى في موطن التجلي والظهور رتقا قبل الفتق في النصادر الأول والوجود المنبسط ﴿وما أمرنا إلا

١- سورة الحديد، الآية: ٤ .

٢- ورد بمعناه في سفينة البحار ٥ : ٣٩٦ .

واحدة^(١) حيث تكون الكثرة في موطن القوابل والأسباب الخاصة وقالوا إحاطة الحق قيومية وإحاطة الوجود المنبسط بإذن الله تعالى سريانية وقد يعبر أيضا بأنه تعالى في مقام الذات له مع الأشياء معية قيومية وفي مقام الفعل له معها معية سريانية .

وليس الوجود بجوهر...

وليست حقيقة الوجود بجوهر لأن الجوهر ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وليس بعرض لأن العرض ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع بل حقيقة الوجود لم تحتج إلى أمر زائد على نفسها في التحصيل أي أن الشخص عين ذاتها ومن الواضح أن الوجود زائد على الجواهر والأعراض معلن بالنسبة لهما في حين أن الوجود لا يكون زائدا على نفسه.

وأیضا الوجود أعم من الجوهر والعرض لأنه مأخوذ في تعريفهما حيث عرف الجوهر بأنه موجود مستقل غير قائم بغيره والعرض بأنه موجود قائم بالغير.

واستدلوا على ذلك على طريقة أهل النظر أي على مسلك الحكماء بأن الوجود وعوارضه كالوحدة والتشخيص لم تدخل في مقولة الجوهر والعرض وذلك لأن ملاك الخروج مفهومهما أو مصداقا عن مقولة من المقولات الجوهرية والعرضية أن يكون المفهوم صادقا على أكثر من مقولة واحدة والحال مفهوم الوجود صادق على كل من الجواهر والأعراض وبلحاظ المصداق هو مبدأ صدق كل منهما في حين أن المقولات أجناس

عالية متباينة فإذن هو عرض لهما ليس داخلا في حقيقة أحدهما.

وليس أمرا اعتبارياً...

ليس الوجود أمرا اعتبارياً لا مصداق له في الخارج كما هو مسلك القائلين بإصالة الماهية بل هو متحقق بذاته بدون اعتبار معتبر .

فالوجود بلحاظ المصداق والتعين والظهور هو أبده البديهيات وأظهر الأمور وسر ذلك لأن الظهور من شؤون نور الوجود والنور يزداد سعة وضيقاً بتبع سعة الوجود وضيقه وبهذا البيان يتضح أن أظهر الأمور والحقائق هو الحق تعالى لأنه صرف الوجود والوجودات الإمكانية وجودات رابطة تشاهد بأعين العارفين في المرحلة الثانية بتبع أصل حقيقة الوجود وإلى ذلك يشير الإمام الحسن (ع) : «إلهي متى غبت حتى يكون غيرك دليلاً عليك» ^(١) وقول الإمام علي (ع) : «أريت شيئاً إلا ورأيت الله قبله...» ^(٢) .

فبالحق يكون ظهور الأشياء، لكن الوجود بلحاظ الكنه والحقيقة والصرافة واللاتناهي والإحاطة هو أخفى الأشياء كما قال المحقق السبزواري: (مفهومه من أوضح الأشياء ... وكنهه في غاية الخفاء).

فعظيم مقام الكنه لا يحضر في بصيرة عابد أو حكيم أو عارف فالمعرفة الإحاطية رداء الحق سبحانه وتعالى ولعل إلى ذلك أشار سيد العارفين (ص) «إلهي ما عرفناك حق معرفتك» ^(٣) إشارة إرشاد إلى القصور الذاتي لعالم الإمكان كالمنع عن التفكير في ذات الله تعالى .

وقال (ص): «كان الله ولم يكن معه شيء» ^(٤) كأنه بعد كون البدهة حاكمة بأن الفعل المسند إلى الحق سبحانه وتعالى لم يتقيد بزمان وأنه ليس مع الله شيء في مرتبة ذاته ومحض صفاته ولا يدرك من مقام عزه شهوداً إلا بقدر سعة كل ممكن وجوداً وإلا فهي مفاهيم كإدراك مفهوم الوجود

حصولا المعبر عنه بالوجود المحمولي والوجود المطلق وهو من المعقولات الثانية .

فلا واسطة بينه وبين العدم ...

قال الأعلام : ظهور الحق بصور المتضادات والمتباينات ليس من لوازمه اجتماع النقيضين وإن ظهر ذلك من عبائر البعض، فبالحق يتحقق الضدان ويتقوم المثلان بل هو الذي يظهر بصورة الضدين وغيرهما ويلزم منه الجمع بين النقيضين إذ كل منهما يستلزم سلب الآخر وذلك لأن تجلي الحق في الأعلام بفيض أرفع وهو الوجود المنبسط والفعل الواحد الصادر من الواحد بماله من الوجودات الإطلاقيه الظلية لا يجعله متضادا متناقضا حين إنعكاسه على الماهيات المتباينة بل هو ي اقتضاء كل ظهور وتجل يأخذ لونا من الألوان كأنعكاس النور الواحد على الزجاجات المختلفة الألوان، فالنور واحد لا اختلاف في أصل حقيقت الواحدة الإطلاقيه والتباين بالقابليات الماهوية يكون بالعرض لا بالإلزام واجتماع النقيضين كارتفاعهما من المحالات إلا بلحاظ اعتبار الماهية بتحد عقلي في مرتبة الحمل الأولي حيث يكون أمرا اعتباريا بغض الطرف فيه عن وجود الماهية الذهنية وإلا فبالحمل الشائع لا مفر من أحد النقيضين، فإذا المتضادات في مرتبة الظهور الشخصي هي متحدات في مرتبة الوجود الإطلاقي السعي الأعلى .

وبعبارة أخرى جميع المتضادات في مرتبة التعين الشخصي الفردي مطلقا أو المادي الضيق الدائرة فإنها بلحاظ الوجود الإطلاقي المنبسط السعي متحدة، فالوجود جامع وأن تكثرت المظاهر والماهيات .
وإن أمكن القول باعتبار آخر أن التعين والظهور إلا على المجرد

تحت ظل الصقع الربوبي والقرب النوري لا تكثر فيه لاندكاك هويته. ثم قالوا في السير والسلوك إن الشهود العرفاني للمكتسب لا لموهوب يكون أولا بالاتصال بعالم المثال في البرزخ المنفصل ثم منه إلى عالم العقل المتصل ومن ثم إلى عالم الواحدة ثم الأجدية.

الوجود لا جنس ولا فصل له ...

قالوا: الوجود لا جنس ولا فصل له فليس له جزء خارجي أو عقلي فلا حد له فإذاً هو ليس قابلاً للتعريف وكل حقيقة تنزهت من الحدود والماهيات الجوهرية والعرضية فهي بلحاظ أوضح الأشياء وأبدعها وبلحاظ هي غيب محض وجوهر مطلق لأنها لا تأتي بالمدارك العقلية فلا تعرف بل ولا تقام عليها الأدلة اللاحقة بمعنى العلية لأنها لا علة لها وما يقال من الأدلة اللاحقة في المقام هو إنقال من الوجود إلى الوجود حيث لا علة للوجود بما هو وجود.

نعم يحصل العلم الحضوري بهذه الحقيقة علم قدر السعة الوجودية مطلقاً لكل موجود لأن الحقيقة قوامه وباطنه فهو يعرفها وإن لم يعرف إنه يعرف ولعله من مصاديق المراد من تسبيح الكائنات ومعرفتها وإن كل مخلوق عارف للحق تعالى ويحصل العلم الحضوري لعظماء الخلق والعرفاء الربانيين بلحاظ الفناء في مراتب القرب المعنوي التوحيدي عند إندكاك الحجب وقطع القيود وذهاب جبال الإنية الفردية حيث يحصل الشهود للحجب النورية على قدر سعة وجود كل ولي من أولياء الله تعالى لأن الحجب النورية لا متناهية والأولياء يطلبون الحق في مسالك عروجهم اللامتناهي وجوداً وغاية.

حقيقة الوجود لا تقبل الشدة والضعف

ثم قالوا: إن حقيقة الوجود الصرف بغض النظر عن المظاهر والتجليات لا تقبل الشدة والضعف لأنه ليس إلا حقيقة واحدة شخصية صرفة وإنما يقع التشكيك في الظاهر والتجليات والخفاء والبطون وهذه في مرتبة الفعل لا الذات والصفات لأن التشكيك من شؤون التعدد والتكثر وليس من شأن الوحدة الحقبة الحقيقية .

فإذا العرفاء لا يقولون بالتشكيك العامي بل ولا الخاصي الذي يقول به بعض الفلاسفة من حيث مراتب العلية والمعلولية لأشدية كل علة بالقياس إلى معلولها فتكون الحقيقة الواحدة الوجودية لها مراتب تختلف بالشدة والضعف لأن العرفاء يرون القول بالتشكيك يتنافى والقول بالتوحيد لمن له ذوق التأله.

الوجود خير محض

قالوا أيضا الوجود خير محض وكل ما هو خير منه وبالوجود تحققه ولأن الوجود واجب بذاته فقوامه بنفسه فلا يكون وصفا لغيره لعدم احتياجه إلى الغير وعلى هذا الأساس تكون الوجودات الخاصة والماهيات متقومة به لأنه لا غير للوجود وصرف التحقق ولا يكون له ابتداء وإلا لكان معلولا مسبقا بغيره ولا إنتهاء له أيضا وإلا لكانت له غاية ونفاد وحد فيكون ممكنا لا واجبا ومعروضا للعدم ومتصفا بالنقيض والشيء لا يتصف بنقيض نفسه .

فالوجود ثابت لنفسه بنفسه أزلي لا بدء له وأبدي لا نهاية له فهو الأصل وكل ما بالعرض في التحقق لا بد وأن يعود إلى أصله أي كل ما

بالغير لا بد وأن يرجع إلى ما بالذات وكل ظاهر لا بد وأن يعود إلى الباطن والمبدء والعلة وكل كثرة لا بد وأن ترجع إلى الوحدة .

وكان الحق ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وإنه مع كل شيء وليست الأشياء معه فسبقه بالذات لا بالزمان ومرتبة الفعل لا تكون في مرتبة الذات والصفات التي هي عين الذات في متن الواقع .

وليس هناك في متن الأمر والواقع من تضافيف بين العلة والمعلول ليلزم التوقف من الطرفين بعد كون المعلول شأنًا من شؤون العلة فهو عين الربط وليس أمرا مرتبطا بالعلة فلا إثنية عديدة في المقام بأعين العارفين .

فيض الحق وكرمه

فيض الوجود الذاتي عظم لا يستعدي الجبر لو كان قديما زمانيا حيث يروي أحاديث الكرم والجود والرحمة المطلقة والفعلية التامة النابعة عن الرحمة المطلقة الذاتية الأزلية فهو فضل مقدس تابع للفيض الأقدس وهذا شأن دوام فيضه على البرية السائلة بسان حالها لأنها عين الفقر والحاجة .

أما ما توهمه بعض المتكلمين في المقام من أن قدم الجود يستدعي الجبر فهو ناشيء من النظر إلى الحقائق من زاوية خاصة ظنا منهم أن الصادر الأول يستدعي تحديد القدرة بإيجاد لفرد واحد غفلة منهم في المقام عن الوحدة الحققة الظلية قبل مرتبة الكثرة في مواطن الأسباب وهو وحدة الوجود المنبسط الإمكاناني والنفس الرحماني والرحمة المطلقة التامة الفعلية التي هي الهيكل الإمكاناني بساطة وإجمالا رتقا قبل الفتق والتكثر تبعا للماهيات لبلوغ كل شيء غايته الخاصة طبقا لقابليته وإستعداداه .

الخلق لغاية

خلق الحق تعالى الأشياء لا لغاية خارجة عن نفس ذاته ففعله لا يعمل بغاية تعود إليه بل راجع لحب الذات للذات المستتبع لتجليها المشار إليه في الحديث القدسي [كنت كنزا مخفيا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف] حيث لا تكون الأفعال في ساحة الحق زمانية ولا الغايات معللة بأمر خارج عن نفس ذاته وهو غاية الغايات حيث أن واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات .

حقيقة الوجه نور

قالوا أيضا حقيقة الوجه نور محض لا ظلمة فيه بوجه من الوجوه لأن النور هو الظاهر بنفسه المظهر للغير وهذا رداء الوجود ويكون تفاوت الوجودات الإمكانية نورانية بحسب سعتها وضيقتها الوجودي قربا وبعدا عن ساحة الحق تعالى، فالحق صرف النور وبه ظهور ما يات الحقائق . وإذا كان الحق صرف النور وأبسط البسائط فلا يمكن أن يكون معلوما لأحد علما إحاطيا فهو بحسب الذات بطون وغيب لا إسم ولا رسم له فلا يعرف كما وأنه لا تقام عليه البراهين اللمية لأنه لا علة له ويراد من البرهان اللمي شهود الوجوب الذاتي من الوجود المشهود بأعين الصديقين فإذا توقف دون حقيقته أدوات المنطق من المعرف والحجة إلا من طريق الأدلة الإنية أو شهود الصديقين.

وقد ورد في الأحاديث: [إن الملائكة الأعلى يطلبونه كما أنتم تطلبونه] وإطلاق القول بأنه صرف الوجود ليس إلا من باب التنبيه والتفهيم لأن الصرافة فوق منازل الإمكان والحدود وأهل الله سائرون في لا نهاية حجب

النور والخاصة من الموحدین يسبحون في بحور آياته على إختلاف مراتبها في ميادين عالم الإمكان تجردا ومثالا ومادة وعامة الموحدین يعيشون صراعا للتخلص من حجب الظلمات وأثقال أنفسهم، أعادنا الله من القسم الرابع وهم المتوغلون في غياهب الظلمات إبتعاداً عن الرحمة الإلهية.

الوجود العام المنبسط

الوجود العام المنبسط على هياكل الماهيات بوحدته قبل الكثرة هو الصادر الأول وهو الوجه الإلهي وظل الوحدة الحقبة الحقيقية الإلهية وهو الرحمة المطابقة الفعلية التابعة للرحمة المطلقة الذاتية الأزلية والفيض المقدس التابع للفيض الأقدس وقد يعبر عنه بالنفس الرحماني والرق المنشور والنور المرسوم والحقيقة المحمدية العلوية حيث أنها نور واحد قبل الفتق .

فالحق هو الحقيقة الحقبة التي لم تتقبل حتى بقيد الإطلاق لكن النفس الرحماني مقيد بقيد الإطلاق فهو الظهور الأول والآية لمرتبة الأحدية قبل الكثرة الواحدية الجامع لكل مراتب الكثرات إجمالاً وبساطة وجميع الوجودات الغيبية الخارجية والذهنية أظلاله .

وقد رأى العرفاء والحكماء الآية الشريفة ﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكناً﴾^(١) مما تشير إلى هذا المقام في جريان الفيض الإلهي رتقا قبل الفتق .

فاذاً الوجود المنبسط العام مظهر الأحدية ومراتب الوجودات الخاصة

في عالم الإمكان من النور والعقل والمثال والمادة كل بحسبه هي مظاهر
الواحدة والكثرة الأسماوية وعند إندكاك جبل الإنيات في القيامة الكبرى
يظهر الحق تعالى مرة أخرى بإسم الملك الواحد القهار حيث يقول ﴿لمن
الملك اليوم لله الواحد القهار﴾^(١).

ولا يراد من الإعدام في القيامة الكبرى إعداماً للتعين والمراتب
الإمكانية بل المراد منه الفناء المعنوي والمراد من ﴿كل شيء هالك إلا
وجهه﴾^(٢) بقاء الوجود المنبسط بالإضافات الإشراقية وهلاك الحدود
والماهيات للعروج والكمال والسير نحو الغاية اللامتناهية لأن التوقف عن
الكمال يتنافى بمعرفة التوحيد.

وإن علمه بالأنسب في مرتبة الوجود المنبسط وهو الصادر الأول
والعقل الأول وهو التعيين الأول أو المثل النورية والمراتب الأخرى في
قوس النزول إنما هو كلام عن العلم النعالي الساري في كل مراتب عالم
الإمكان ولا ربط لهذا العلم بالعلم الأزلي الذاتي الذي هو حضور الذات
للذات وحب الذات للذات بما لها من الشؤون تجل الخلق والإيجاد الذي
هو شأن من شؤون الحق في مرتبة الظهور والتجلي ﴿والله بما يعملون
محيط﴾^(٣) وإحاطة الحق بالممكنات إحاطة واجب بممكن وعلة بمعلول
وقديم بحادث ومستقل برابط فهو قيوم السماوات والأرض وإما إحاطة
الوجود المنبسط فهي إحاطة سريانية.

١- سورة غافر، الآية: ١٦.

٢- سورة القصص، الآية: ٨٨.

٣- سورة الأنفال، الآية: ٤٧.

تنبيه للمستبصرين بلسان أهل النظر

إشارة فيه إلى الاعتبار العرفاني وهو الوجود الإمكانى وذلك بلحاظ عدم إستقلالية وإن الاعتبار هاهنا ليس اعتبارا فلسفيا كما يقال بالنسبة إلى الماهيات بناء على إصالة الوجود كما وأن المراد من النسب والإضافات ليست الإضافات المقولية بل هي الإضافة الإشراقية وهي الوجودات الإمكانية.

ويشير في التنبيه إلى أن الوجود واجب بذاته لا يحتاج إلى علة وسبب لأن ثبوت الشيء لنفسه بديهي وإلا لو توقف الشيء على نفسه لكان دورا كما وأن سلب الشيء عن نفسه جمع النقيضين فهو بديهي البطلان أيضا وإعطاءه لنفسه تصحيح حاصل.

ثم يشير إلى أنه لا يقال أن الممكن أمر إعتباري لا يحتاج إلى علة لأن الأمر الإعتباري يحتاج إلى اعتبار المعبر أيضا وهو علة الاعتبار.

تحقيق عرفاني

وقع الاختلاف بين العرفاء في أن وجود الحق هل هو وجود لا بشرط أي هو نفس حقيقة الوجود بما هي هي صرفة محضة لا إسم ولا رسم لها وأن أيّ تعبير عنه إنما يكون للتفهيم وليس إسم حقيقيا لذلك الكثر الخفي. أو أن الحق وجود مأخوذ بشرط لا أي بشرط عدم الأشياء وعدم التعينات الإمكانية، أكثر المحققين على المسلك الأول.

تنبيه آخر

الوجود بما هو هو ليس بجوهر ولا عرض بخلاف الماهية فإنها إما

جوهر أو عرض لأن الوجود بما هو وجود لا ماهية ولا حد له وما له حد يكون وجودا إمكانيا معللا بالغير.

الوجوب العرفاني

الوجوب الذي هو محل البحث ليس نسبة تعرض الشيء كما هو ظاهر كلام القيصري حيث يقول: فإن قلت الوجوب نسبة تعرض للشيء فيكون من جهات القضايا بملاحظة الوجود الخارجي العارض على الماهية بل الوجوب هاهنا من خواص الوجود المحض فهو بمعنى شدة الوجود وتأكده ولا نهايته فلا محمول ولا نسبة في المقام لأن الكلام ليس عن جهات القضايا بل عن مل البسيطة لا المركبة.

تنبيه آخر

قال كل ممكن قابل للعدم لأن الإمكان تساوي نسبة الماهية إلى كل من الوجود والعدم ولكن الوجود بما هو موجود يقضى العدم فهو ضرورة التحقق والإباء عن العدم ووجوب التحقق والعينية بالذات.

المذاهب

نسب إلى بعض المشائين أنهم يقولون بأن الوجودات حقائق متباينة ويحمل مفهوم الوجود العام على جميع الماهيات فهو عرض عام بالنسبة إليها ويكون التشكيك عاما.

واختار بعض الفلاسفة أن الوجود حقيقة واحدة مشككة ذات مراتب وأفراد والتشكيك على هذا المسلك يكون تشكيكا خاصيا لأن ما به الإشتراك غين ما به الإمتياز.

وهناك تشكيك يسمى بخاص الخاصي وهو أن مفهوم الوجود حاك عن حقيقة واحدة ذات فرد واحد ليس إلا ولهذه الحقيقة الواحدة مظاهر متعددة هي أطلال تلك الحقيقة .

وهناك تشكيك آخر يسمى بتشكيك أخص الخواص وهو أن مفهوم الوجود ينتزع من مفهوم واحد صرف محيط والمظاهر والماهيات والأعيان الثابتة ليست إلا سرايا مما يراه الأحول شيئا .

وهناك تشكيك آخر يسمى بالصفاء وهو خلاصة الخاصي وهو التشكيك في ظهورات حقيقة الوجود دون أصل الوجود .

وقالوا : إن الوجود بما هو الواحد الصرف ليس بعام ولا خاص ولا مطلق ولا مقيد بل هو عار عن جميع التعينات حتى من قيد التشكيك في المظاهر وأن قبل التشكيك في المظاهر فهو في المرتبة الثانية لأن التشكيك أمر نسبي يحصل من الإضافة والقايضة بين الوجودات بلحاظ الماهيات لكن الكثرة الماهوية لا تستوجب الكثرة حقيقة لرجوعها جميعا إلى أصل حقيقة واحدة هي الوجود .

الحقيقة الإنسانية

ذهب شيخ الإشراق إلى إمكان التشكيك في الماهيات فقال به في ماهية الإنسان وحاول في كتبه أن يقيم أدلة على ذلك رداً للشيخ الرئيس في الشفاء وغيره القائل بنفي التشكيك في الذاتيات .

وقال الآخرون : الحقيقة الإنسانية لها وجهان لأنها الحقيقة المخلوطة تكويناً ، فمن حيث السير إلى الله تعالى هي أشرف الموجودات وأرفع الكائنات تفوق الملائكة المقربين ومن حيث القوى الحيوانية والشهوانية هي حقيقة حيوانية فإذا سار الإنسان في جهة الحيوانية قد يكون سباعاً ضارياً

أو ذئبا أو ثعلبا أو خنزيرا فيكون أشد خطراً أو ضرراً من الكواسر على الآخرين.

وثالث قال: إن أفراد الطبيعة الإنسانية وإن كانت بحسب الأصل داخلية تحت نوع واحدة لكن بلحاظ الغايات والنهايات الوجودية تحشر أنواعاً مختلفة وإلى ذلك يشير أيضاً صدر المتألهين في كتبه في مباحث النفس في الأسفار والشواهد الربوبية وقال في موطن آخر أن النفس جسمانية الحدوث روحانية البقاء بحسب حركتها الجوهرية.

بحث وتحقيق

مسلك العرفاء أن الوجود حقيقة واحدة شخصية وهي الحق تعالى وإنما التشكيك في الماهية بالتجليات بما لها من المراتب عقلاً ومثالاً ومادة حيث تختلف باختلاف المراتب سعة وضيقاً لاختلاف منازلها قرباً وبعداً من الحق تعالى .

وأن الوجودات الإمكانية طرا هي عين الربط والتعبير عنها بالوجودات من باب التسامح لعدم إستقلالها لأنها تجليات الحق ومظاهر أسمائه وإن لم تكن بوجه متوهم لأنه يستدعي إنكار الفعل الإلهي وما هو من شأن الأسماء والصفات.

والكثرات لما كانت ناشئة عن الوحدة الحقة الحقيقية كانت تابعة لتلك الوحدة فهي كثرة تجتمع مع الوحدة الإطلاقية حيث أن كثرتها الماهوية الاعتبارية ليست أصيلة فيرجع أمرها إلى الوحدة الظلية للوجود المنبسط ولا يمكن أن يكون كل من الوحدة والكثرة أصيلاً بل الوجه الإلهي واحد ومن عبّر عن الأشياء بأنها وهم أراد بأنها مع قطع النظر عن الإضافة الإشرافية هي وهم وخيال.

إشارة إلى بعض المراتب الكلية

حقيقة الوجود إذا أخذت بشرط لا التعينات والصفات كانت مقام الأحدية المعبر عنه بمقام جمع الجمع وحقيقة الحقائق ومرتبة العماء حيث تستهلك فيها جميع الصفات وإن أخذت حقيقة الوجود بشرط شيء بالنسبة إلى الحقائق والأسماء والصفات أعم من الكلية والجزئية كان مقام الجمع المعبر عنه بمقام الواحدية والمرتبة الإلهية وهذه المرتبة لأنها مبدأ إيصال المظاهر الأسمائية إلى الحقائق الإمكانية طبقاً للأعيان الثابتة تسمى بهذا اللحاظ مرتبة الربوبية لأنها بلحاظ تربية الكائنات في عالم الإمكان.

وإذا أخذت حقيقة الوجود بنحو اللابشرط سميت الوجود المطلق والفيض المقدس والنور الساري في جميع الأعيان وهذا اللابشرط هو اللابشرط القسمي حيث يكون الإطلاق قيداً للوجود وليس من اللابشرط المقسمي حيث يكون الإطلاق عنواناً مشيراً والوجود نزيه عن كل قيد حتى قيد الإطلاق فاللابشرط المقسمي شأنه بالي وهو أصل الحقيقة العارية من كل قيد ويعبر عنه بالكثرة الخفية وعناء المغرور وحقيقة الحقائق التي لا إسم ولا رسم لها.

ودونها مرتبة الأحدية التي هي أول تعين لصرف الوجود وقد يعبر عنها بالحقيقة المحمدية بلحاظ مرتبة شهود العارفين لأن مقام الغيب والبطون المطلق فوق مرتبة الشهود، فالأحدية شهود والبساطة والوحدة لأولياء الله الصديقين.

ثم مقام الواحدية الأسمائية وهو مقام الشهود تفصيلاً وهو مقام شهود إسم (الله) الجامع للحقائق وقد عبّر العرفاء عن مقام الأحدية بمقام العماء مستفيدين ذلك من حيث نسب للرسول (ص) في جواب سؤال أعرابي

سأله (ص) «أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق فقال كان في عماء ما فوقه هواء ولا تحته هواء»^(٥) والعماء هو السحاب الرقيق .

لكن ربما يتأمل الإنسان في هذه المقامات أن أريد إستفادتها من حديث الإعرابي لأن النبي (ص) يخاطب الناس على قدر عقولها نعم لو كان الحديث جواباً لأمثال عمار والمقداد ومالك الأشتر لكان للحمل مجال واسع .

وكل عالم أدنى بالنسبة إلى عالم أعلى هو ظهور والأعلى بطون حتى نصل إلى البطون المطلق لإحاطة كل أعلى بالنسبة إلى الأدنى وكونه واسطة في الفيض بالنسبة إليه وأنه باطنه وعلته .

وأن لحقيقة الوجود اعتبارات عند العرفاء من غيب الغيوب إلى أدنى مرتبة وهي الهيولى ثم المادة فالمقام الثاني بعد الغيب المطلق هو الأحدية ثم الواحدية بأعيانها الثابتة وفيضها الأقدس ثم يأتي ظهور الحق في مقام العين بالفيض المقدس والصادق الأول ثم الخلق الأول وهو العقل الأول ثم تأتي العقول الطولية ثم العرضية (الرباب الأنواع) وهي المثل النورية الأفلاطونية ثم عالم المادة كل ذلك بنحو الإجمال لوجود الخلاف في كيفية العقول والمثل بين الفلاسفة.

وقد عبروا عن العقل الأول بلوح القضاء لأنه مشتمل على جميع حقائق ما دونه بنحو الجمع والبساطة وقد يعبر عنه بلحاظ آخر بأم الكتاب أو العلم الأعلى .

وقد جاء على لسان الشرع عن الرسول (ص) أول ما خلق الله نوري^(٦) أو نور نبيك يا جابر^(٧) وعلى لسان علي (ع) أنا اللوح والقلم^(٨) .

وعبروا عن النفس الكلية بلوح القدر حيث يظهر فيها تفصيل ما أجمال في العقل الأول بنحو الجزئية والتعين والتقيد ولذا عبروا عنها

بالكتاب المبين واللوح المحفوظ .

وعبروا عن النفس المنطبعة في الجسم الكلي بلوح المحو والإثبات حتى يصل الأمر في قوس النزول إلى هيولى عالم الأجسام في فلك القمر.

تنبيه آخر

كل كمال لأي موجود فهو لحقيقة الوجود وذلك لأن ما بالغير يرجع إلى ما بالذات وفاقد الشيء لا يعطي ولأن كل ما هو من شأنه بالإمكان العام هو ثابت له بالفعل.

الحثيات

تنقسم الحثية إلى حثية تقييدية وتعليلية :

أما الحثية التقييدية فهي حثية تكثر ذات الموضوع لكن الحثية التعليلية خارجة عن ذات الموضوع .

فبناء على إصالة الوجود قالوا: الماهية لم كانت أمرا اعتباريا تكون موصوفة بالتحقق بتبع الوجود فيكون وصف الماهية بالوجود وصفا بحال المتعلق فيكون الوجود حثية تقييدية لأنتراع الموجودية عن الماهية لأن المتحقق بالذات والطارد للعدم ومن له الإصالة هو الوجود وأما الماهية فتوصف بالتحقق بتبعه فإذا من أجل أن توصف الماهية بالتحقق والعينية تحتاج إلى ضم ضميمة وقيد وهو الوجود فالوجود حثية تقييدية بالنسبة إلى الماهية لتوصف بالتحقق .

و أما الحثية التعليلية فهي كما تقدم خارجة عن ذات الموضوع كالحق تعالى بالقياس إلى الممكنات حيث أنه لا يقال للممكن أنه موجود ومتحقق إلا بعد ملاحظة علته وما به قوامه .

ثم قالوا: أن المصداق الحقيقي لكل مفهوم هو ما صدق عليه بدون أي حيثية من الحيثيات وإلا لم يكن مصداقا حقيقيا له وذلك لا يصدق إلا على حقيقة الوجود بما هي وهي الحقيقة الصرفة التي لا تتشنى ولا تتكرر حيث لا يحتاج إطلاق الوجود عليها إلى ضم ضمنية أو لحاظ حيثية كما هو شأن الماهية حيث تحتاج إلى حيثية تقييدية وتعليلية والوجود الإمكانى حيث يحتاج إلى حيثية تعليلية.

المحتويات

٣١٧.....	الدرس الرابع والعشرون	٧.....	تقديم
٣٢٩.....	الدرس الخامس والعشرون	٩.....	مقدمة المؤلف لإجمال مطالب الكتاب
٣٤٢.....	الدرس السادس والعشرون	٣١.....	الدرس الأول
٣٥٤.....	الدرس السابع والعشرون	٤٤.....	الدرس الثاني
٣٦٧.....	الدرس الثامن والعشرون	٥٥.....	الدرس الثالث
٣٨٠.....	الدرس التاسع والعشرون	٦٨.....	الدرس الرابع
٣٩٠.....	الدرس الثلاثون	٧٨.....	الدرس الخامس
٤٠١.....	الدرس الحادي والثلاثون	٩٠.....	الدرس السادس
٤١١.....	الدرس الثاني والثلاثون	١٠٣.....	الدرس السابع
٤٢٢.....	الدرس الثالث والثلاثون	١١٨.....	الدرس الثامن
٤٣٣.....	الدرس الرابع والثلاثون	١٣٢.....	الدرس التاسع
٤٤٦.....	الدرس الخامس والثلاثون	١٤٣.....	الدرس العاشر
٤٥٧.....	الدرس السادس والثلاثون	١٥٤.....	الدرس الحادي عشر
٤٦٩.....	الدرس السابع والثلاثون	١٦٧.....	الدرس الثاني عشر
٤٨٢.....	الدرس الثامن والثلاثون	١٧٧.....	الدرس الثالث عشر
٤٩٦.....	الدرس التاسع والثلاثون	١٩١.....	الدرس الرابع عشر
٥١١.....	الدرس الأربعون	٢٠٥.....	الدرس الخامس عشر
٥٢٦.....	الدرس الحادي والأربعون	٢١٦.....	الدرس السادس عشر
٥٤٢.....	الدرس الثاني والأربعون	٢٢٩.....	الدرس السابع عشر
٥٦٠.....	الدرس الثالث والأربعون	٢٤١.....	الدرس الثامن عشر
٥٧٧.....	الدرس الرابع والأربعون	٢٥٢.....	الدرس التاسع عشر
٥٩٤.....	الدرس الخامس والأربعون	٢٦٤.....	الدرس العشرون
		٢٧٩.....	الدرس الحادي والعشرون
		٢٩١.....	الدرس الثاني والعشرون
		٣٠٤.....	الدرس الثالث والعشرون